

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو ٢٠٢١

العدد ٥٩



الأداء والتوقعات لمجتمع الأعمال المصري





عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة تكنولوجيا المعلومات

د. قدرى سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمامي - مسؤول نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - مساعد تنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
صبيح حسين - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

إدارة البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
سلمى بهاء - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
عبد الرحمن ياسر - اقتصادي
مهند مهدي - باحث اقتصادي
ماريان عادل - باحث اقتصادي
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي
أحمد فتحي - مساعد بحوث
حسام خاطر - مساعد بحوث
محمد خاطر - مساعد بحوث

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو ٢٠٢١

العدد ٥٩

المحتويات

- ٥ — بارومتر الأعمال: المنهجية
- ٧ — ملخص تنفيذي
- ١٠ — نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١٥ — مؤشر بارومتر الأعمال
- ١٥ — أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي
- ١٩ — ثانياً: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع
محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة
نظر الشركات
- ٢٤ — ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- ٣٠ — ملحق الجداول



بارومتر الأعمال: المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ ١٩٩٨. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

١. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



٣. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



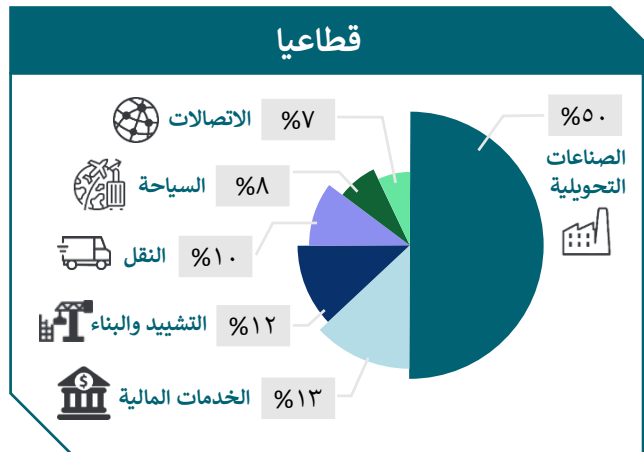
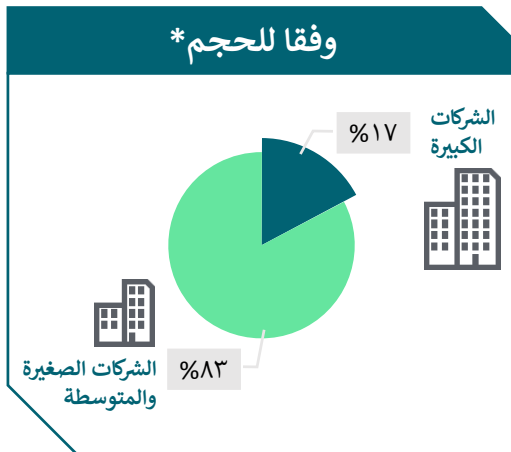
٢. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج



ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام ٢٠٢٠ من تحديات نتيجة لجائحة كورونا؛ حيث من المهم تتبع تأثير الجائحة عليه خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل معها. ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل - يونيو ٢٠٢١) وتوقعاتها للربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢١).

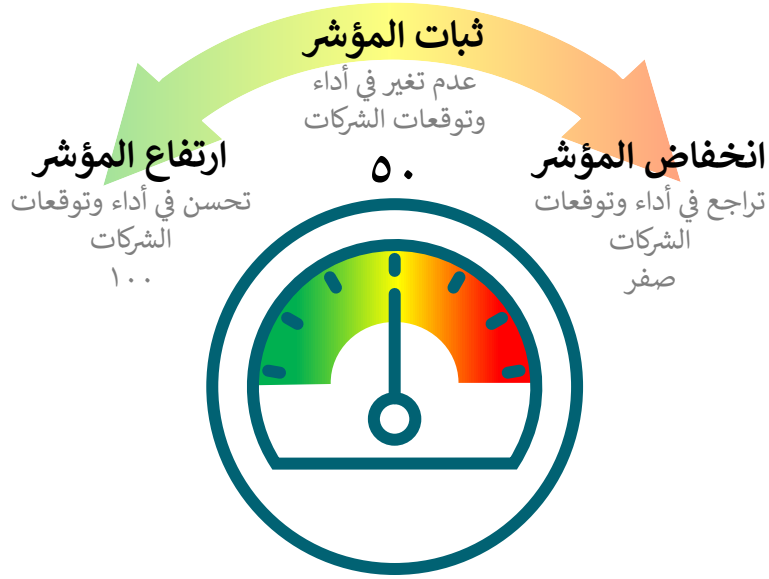
يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



* وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧

- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (٥٠ نقطة).



حيث I هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{1.0 + S} \times 1.0$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١٠٠ نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين المناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى ٤ (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين المناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى ٤ (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و ١ ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة ١٠٠ أشد معوق وأكبر أولوية.



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وتحديدا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢١) وتوقعاتها للربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢١) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير-مارس ٢٠٢١) والربع المناظر (أبريل-يونيو ٢٠٢٠).

وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة:

أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات متفائلة بحدوث تحسن في الأداء خلال الربع التالي مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة.

- لا تزال الجائحة تلقي بظلالها على أداء مجتمع الأعمال في مصر؛ حيث سجل مؤشر أداء الأعمال تراجعا طفيفا عن المستوى المحايد (٥٠ نقطة) خلال الربع (أبريل - يونيو ٢٠٢١)، إلا أنه يعد أفضل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر.
- على مستوى أحجام الشركات، استمر تراجع مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة في الربع محل الدراسة وإن كان بدرجة أقل حدة مقارنة بالربعين السابق والمناظر، بينما تحسن أداء الشركات الكبيرة بشكل طفيف، ورغم ذلك جاءت توقعات كافة الشركات حيال الربع القادم متفائلة. وربما يرجع هذا التفاؤل إلى التوقعات بانتهاء الأزمة في المستقبل القريب.
- على مستوى القطاعات الاقتصادية فيلاحظ ما يلي:
 - حقق قطاعا الاتصالات والنقل خلال الربع محل الدراسة أداءً جيدا حيث ارتفعت قيم المؤشر عن المستوى المحايد بينما شهدت كافة القطاعات استمرار تراجع الأداء.
 - بمقارنة الأداء خلال الربع محل الدراسة بمثيله خلال الربع السابق، يتضح تحسن أداء معظم القطاعات باستثناء قطاعي الاتصالات والتشييد والبناء، واللذان كانا قد سجلا أداءً أفضل في الربع السابق.
 - بمقارنة الأداء خلال الربع محل الدراسة بمثيله خلال الربع المناظر، والذي شهد أكبر تراجع في الأداء نتيجة الجائحة، يتضح أن كافة القطاعات قد تحسن أداؤها.
 - أما بالنسبة للتوقعات حيال الربع (يوليو-سبتمبر ٢٠٢١) فقد جاءت إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات الاقتصادية، فيما عدا قطاع السياحة، نظرا للمستجدات المرتبطة بالفيروس والاشتراطات الجديدة المقيدة للسفر وتحركات الأفراد داخل العديد من البلدان.



ثانياً: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأوليات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على ارتفاع تكاليف الإنتاج كأبرز معوق يواجهها، يليها زيادة رسوم الخدمات الحكومية، ثم ضعف القوة الشرائية وتحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية وذلك خلال الربع محل الدراسة والربع السابق. وتباينت درجة شدة المعوقات وفقاً لأحجام الشركات المختلفة.

- فيما يتعلق بالشركات الكبيرة، تصدر ضعف القوة الشرائية أي ركود الطلب المحلي قائمة المعوقات التي تواجهها يليها التعامل مع المنظومة الجمركية وإجراءات ورسوم الخدمات الحكومية.
- فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، عانت هذه الشركات من ارتفاع رسوم الخدمات الحكومية، يليه ضعف القوة الشرائية ثم تحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية.
- بمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بمثلتها خلال الربع السابق يتضح اختلاف ترتيب المعوقات حيث تحسنت المعوقات المرتبطة بالإجراءات الاحترازية، بينما اشتدت المعاناة فيما يتعلق بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية ورسوم الخدمات الحكومية والمنظومة الضريبية والجمركية وتراجع القوة الشرائية وعدم توافر العمالة المؤهلة والتضخم.
- مما سبق يتضح شدة المعاناة التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع رسوم الخدمات الحكومية وعدم الإعلان عنها قبل تنفيذها بوقت كافٍ.

أجمعت شركات العينة على ضرورة أن تتضمن أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تسهيل الإجراءات الحكومية، استمرار دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، مراجعة تسعير الطاقة لكافة الأنشطة الاقتصادية. وتباينت الأولويات وفقاً لأحجام الشركات المختلفة؛ حيث:

- ترى الشركات الكبيرة أن التحول الرقمي للخدمات الحكومية ثم تحسين سياسات الاستثمار وحل المشكلات المرتبطة بالمنظومة الجمركية ينبغي أن تكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال،
- اتقفت الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الكبيرة على أهمية التحول الرقمي وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية، إلا أنها ترى أن استمرار دعم القطاعات المتضررة وتخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية وحل مشاكلها مع المنظومة الضريبية وتخفيض أسعار الطاقة من أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال.
- في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية، يتوقع مجتمع الأعمال حدوث مزيد من التحسن في البنية التحتية، الخدمات المالية والائتمانية، وتوقعات بتحسن أقل فيما يتعلق بسعر الفائدة، وسياسات الاستثمار وتوفير العمالة المؤهلة والتضخم؛ مما يعني أن هناك حاجة لمزيد من الجهود في هذه المحاور.



ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

- على مستوى تقييم الأداء، تحسن مؤشرا المبيعات المحلية والإنتاج، بينما تراجع مؤشر التصدير لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة مع ارتفاع أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات والأجور. كما استمر تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسنتهما للشركات الكبيرة.
- على مستوى التوقعات، تتوقع كافة الشركات تحسن مؤشرات الأداء خلال الربع (يوليو-سبتمبر ٢٠٢١)، وتحديدًا، المبيعات والإنتاج، استغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي، بينما تباينت توقعات مؤشر التصدير. كما تتوقع كافة الشركات استمرار ارتفاع أسعار المدخلات والأجور، وانعكاس ذلك في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وأخيرًا، هناك توقعات بثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات، وتحسن مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وثباته للشركات الصغيرة والمتوسطة.



نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقا لأحدث البيانات المتاحة محليا حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

على الرغم من التعافي التدريجي الذي شهده العالم للعديد من الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ إلا أنه لا يزال يواجه ارتفاع حالة عدم اليقين فيما يتعلق بتطورات جائحة كوفيد-١٩ نظرا لما شهدته بعض الدول من سلالات جديدة متحورة من الفيروس أدت إلى ارتفاع الإصابات والوفيات مرة أخرى، مما دفع البعض للإغلاق من جديد خلال شهر يوليو ٢٠٢١. وتحديدا، في الهند وأستراليا وبعض المقاطعات الصينية والمملكة المتحدة. وعلى الرغم من عدم اليقين المصاحب لتطورات الجائحة، إلا أنه لا يزال هناك توقعات باستمرار التعافي العالمي مع أواخر هذا العام خاصة في ظل قيام الدول المتقدمة بتحصين ما يقرب من ٤٠% من سكانها. وبالرغم من ثبات توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو العالمي عند ٦% خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٣.٣% عام ٢٠٢٠ إلا أنه تم خفض توقعات النمو لاقتصاديات الدول الناشئة والنامية لعام ٢٠٢١ من ٦.٧% خلال أبريل الماضي إلى ٦.٣% خلال يوليو نتيجة لتطورات الجائحة وانخفاض معدل التحصين في هذه الدول، فضلا عن القيود على المالية العامة. وفي المقابل، تم رفع توقعات النمو للاقتصاديات المتقدمة من ٥.١% خلال أبريل الماضي إلى ٥.٦% خلال يوليو نتيجة التدابير الصحية الجيدة وحزم الدعم الإضافية التي من المتوقع أن تقرها الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ (صندوق النقد الدولي ٢٠٢١).^١

ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ارتفاعا أسرع مما كان متوقعا خلال أبريل الماضي؛ حيث يُتوقع ارتفاع أسعار النفط بنحو ٦٠% مقارنة بعام ٢٠٢٠، وكذلك ارتفاع أسعار السلع الأولية غير النفطية بنسبة تصل إلى ٣٠% عن أسعارها عام ٢٠٢٠ انعكاسا لارتفاع أسعار المعادن والمواد الغذائية؛ بالإضافة إلى استمرار تباطؤ حركة الحاويات وبالتالي إطالة مدد تسليم مدخلات الإنتاج وارتفاع تكاليف الشحن.

أما على المستوى المحلي، فمع عودة الأنشطة الاقتصادية تدريجيا وتراجع حدة الإصابات خلال الأشهر القليلة الماضية، شهد الاقتصاد المصري تعافيا تدريجيا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٠.٧% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ إلى ٢% في الربع الثاني، ثم ٢.٩% في الربع الثالث ليبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١.٩% خلال التسعة أشهر الأولى للعام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مقابل ٥.٣% خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق أي قبل تداعيات جائحة كورونا التي تسببت في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنحو ١.٦% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩ (الشكل ١).

وتوقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع والأخير (أبريل-يونيو ٢٠٢١) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ إلى ٧.٧% وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوي في حدود ٣.٣% لعام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مقابل ٣.٦% في العام المالي السابق.

١ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢١.



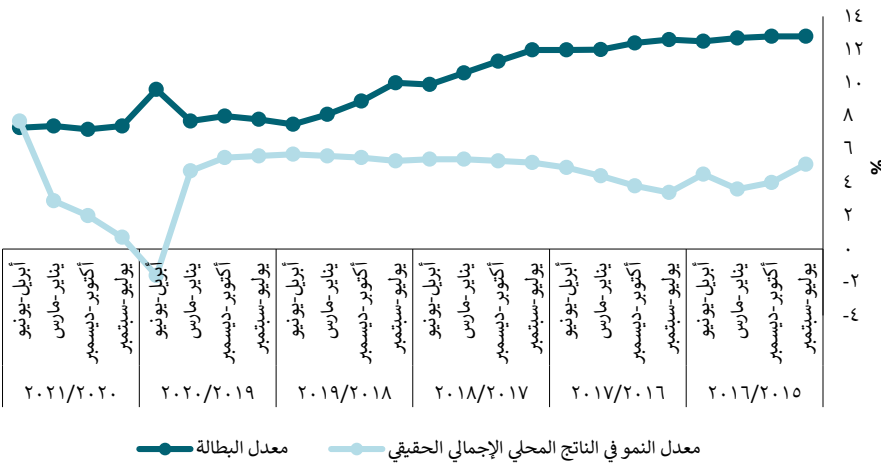
وعلى مستوى مصادر النمو المتحقق خلال التسعة أشهر الأولى للعام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، فلا يزال الطلب الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص هو المصدر الرئيسي للنمو مع استمرار تواضع مساهمة الاستثمار في الناتج. ويرتبط ذلك بعوامل متعددة منها استمرار التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في مصر، وتأثر الاستثمار المحلي والعالمي بالجائحة وعدم اليقين بتطوراتها. أما على جانب العرض، فقد استمرت قطاعات الخدمات، وتحديدًا، الاتصالات والتشييد والبناء في تحقيق معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١. بينما ما زالت قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاستخراجات تشهد تأثرًا سلبيًا باستمرار الجائحة وتداعياتها العالمية والمحلية (البنك المركزي المصري ٢٠٢١).^٢

وصاحب التعافي في معدل النمو الاقتصادي تراجع طفيف بنحو ٠.١% في معدل البطالة ليسجل ٧.٣% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (أبريل-يونيو) مقارنة بالربع السابق؛ وبنحو ٢.٣% عن مثيله خلال الفترة المناظر من العام السابق والذي شهد التداعيات الحادة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري (الشكل ١).

وقد تفاوت معدل البطالة من حيث النوع والفئة العمرية والمؤهل العلمي ومحل الإقامة، وهو ما تعكسه خصائص المتعطلين خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (أبريل-يونيو)؛ حيث لا يزال معدل بطالة الإناث (١٥%) يفوق معدل بطالة الذكور (٥.٧%)، وتبلغ نسبة المتعطلين من الشباب (الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة) نحو ٦٨.٤% من إجمالي المتعطلين، بينما تبلغ نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها ٨١.٧% من إجمالي المتعطلين. وطبقًا لمحل الإقامة، جاء معدل البطالة في الحضر أعلى منه في الريف؛ حيث سجل ١١.٢% في الحضر مقابل ٤.١% في الريف.

وفقًا للتوزيع النسبي للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية، استحوذت قطاعات الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية والنقل والتخزين على نحو ١٩.٢%، ١٥.٣%، ١٣.٦%، ١٢.٩%، ٨.٨% من إجمالي المشتغلين على التوالي مما يشير إلى عدم حدوث تغير كبير في طبيعة فرص العمل المولدة واستمر ذلك الوضع في توزيع المشتغلين خلال الربع محل الدراسة؛ خاصة وأنها قطاعات جاذبة للعماللة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة لكونها فرصًا غير مستدامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).^٣

الشكل ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة

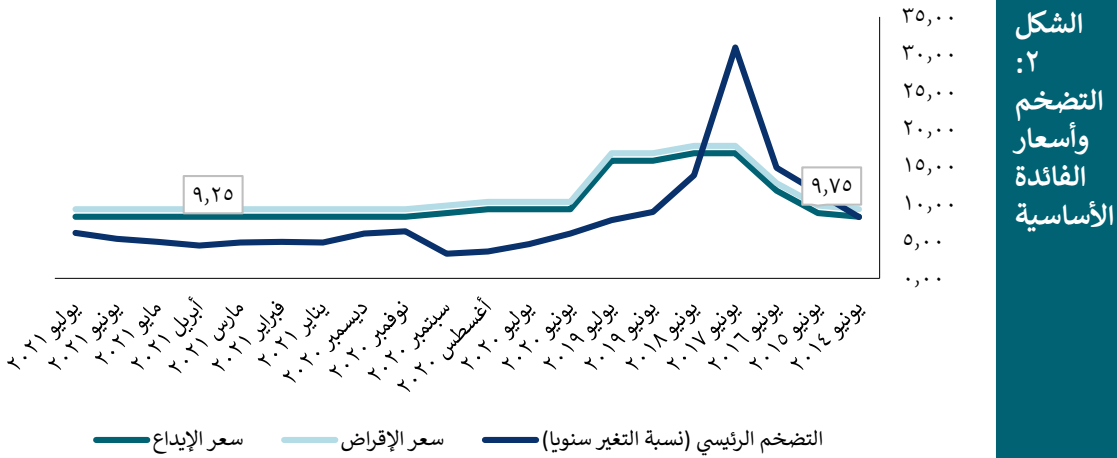


المصادر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أغسطس ٢٠٢١؛ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٢١؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.^٤

٢ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٢١.
٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية للقوى العاملة، الربع الثاني، أبريل-يونيو ٢٠٢١، إصدار أغسطس ٢٠٢١.
٤ بيان صحفي.

وعلى الجانب النقدي، ارتفع معدل التضخم السنوي مسجلا ٦.١% خلال شهر يوليو ٢٠٢١ مقابل ٥.٣% في الشهر السابق و٤.٦% يوليو ٢٠٢٠ ليعكس ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجموعة الإنفاق على المسكن والمياه والكهرباء والغاز، يليها الإنفاق الموسمي على الثقافة والترفيه المصاحب لعيد الأضحى وبدء فصل الصيف.

وترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي أن معدل التضخم مازال يتسق مع المعدل المستهدف لعام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ (٧%)، لذا قررت في اجتماعها المنعقد في ٥ أغسطس ٢٠٢١ الإبقاء على معدلات العائد على الإيداع والإقراض واحدة وسعر الائتمان والخصم عند ٨.٢%، و٩.٢٥%، و٨.٧٥% على التوالي (الشكل ٢)، (البنك المركزي المصري ٢٠٢١).



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

وعلى المستوى الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الأولى للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ فائضا كليا بلغ نحو ١.٨ مليار دولار مقابل عجز بلغ نحو ٥.١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة. ويرجع الفائض إلى ارتفاع صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو ١٧.١ مليار دولار، وقد حد من زيادة الفائض الكلي وجود عجز في حساب المعاملات الجارية. وفيما يلي توضيحا موجزا لأهم التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات:

(١) حساب المعاملات الجارية

ارتفع العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى نحو ١٣,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٣ مليار دولار خلال الفترة المناظرة)، كنتيجة أساسية لتراجع فائض الميزان الخدمي، وارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي. وقد حد من ارتفاع العجز الجاري ارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، وتحقيق الميزان التجاري البترولي فائضا، بالإضافة إلى تراجع عجز ميزان دخل الاستثمار، وفيما يلي توضيح لهذه البنود:

٥ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يوليو ٢٠٢١.



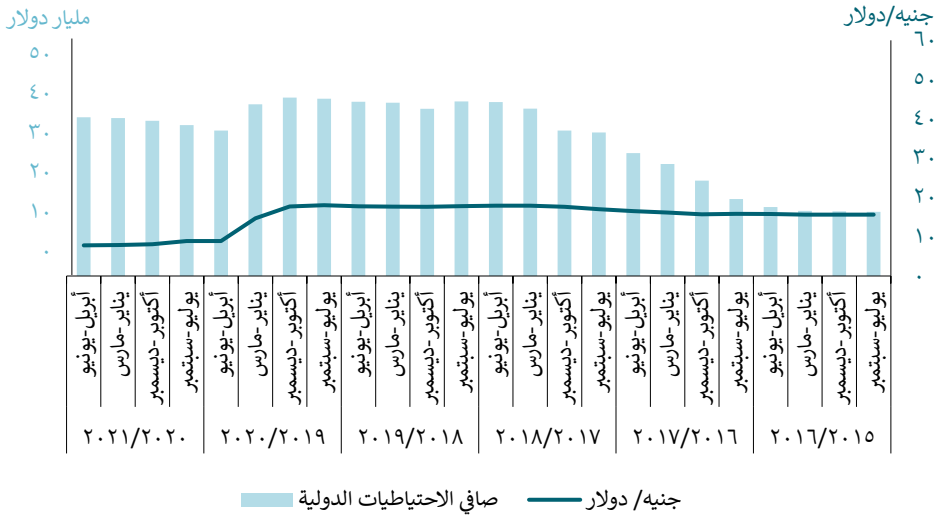
- تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٦٢,٢% ليقصر على نحو ٣,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٨,٤ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لتراجع الإيرادات السياحية بمعدل ٦٧,٤% لتقتصر على نحو ٣,١ مليار دولار، وتراجع متحصلات النقل بمعدل ١٢,٩% لتسجل نحو ٥,٥ مليار دولار كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات شركات الطيران المصرية تأثراً بجائحة كورونا، وكذا تراجع المتحصلات من إيرادات رسوم المرور في قناة السويس.
- ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بنسبة ١٢,٧% ليسجل ٣٠,٧ مليار دولار نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤,٥ مليار لتسجل ٤٥,٤ مليار دولار، بينما لم تتجاوز الصادرات السلعية ١٤,٦ مليار دولار خلال الفترة محل الدراسة.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بنسبة ٦,٨% ليسجل نحو ٢٢,٩ مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٨,٥%.
- تحقيق الميزان التجاري البترولي فائض بلغ ١٧٤,٩ مليون دولار (مقابل عجز بلغ ٧٧٣,٣ مليون دولار)، كنتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ٢,٣ مليار دولار لتسجل نحو ٥,٨ مليار دولار. كما تراجعت حصيلة الصادرات البترولية بنحو ١,٤ مليار دولار لتسجل نحو ٥,٩ مليار دولار.
- تراجع عجز ميزان دخل الاستثمار بمقدار ٣٢٦,٤ مليون دولار ليسجل نحو ٨,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٢ مليار دولار)، حيث تراجعت المدفوعات بمقدار ٦٨٩,٢ مليون دولار لتسجل نحو ٩,٢ مليار دولار. كما تراجعت متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ٣٦٢,٨ مليون دولار لتسجل ٣٢٠,١ مليون دولار.

٢) حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

- ارتفع صافي التدفق للداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنحو ١٣,٠ مليار دولار ليصل إلى نحو ١٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ مارس ٢٠٢١ (مقابل نحو ٤,١ مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق)، ويرجع ذلك إلى:
- تحقيق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٦,٠ مليار دولار (مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,٩ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).
- انخفاض صافي التدفق للداخل للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ١٩,٣% ليسجل نحو ٤,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٩ مليار دولار)، كنتيجة أساسية لتحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ ٣٢٢,٥ مليون دولار (مقابل صافي تدفق للداخل بلغ ٧٨٧,٦ مليون دولار) واستقرار صافي التدفقات الوافدة من الخارج بغرض الاستثمار في القطاعات غير البترولية عند نحو ٥,١ مليار دولار.
- ارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل ليسجل نحو ٥,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٠ مليار دولار).

ما زالت الجائحة تؤثر سلباً على بعض مصادر النقد الأجنبي لمصر، وتحديدًا، الإيرادات السياحية؛ وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاستقرار النسبي لإجمالي مصادر مصر من النقد الأجنبي خاصة من تحويلات العاملين بالخارج أدى إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية لتصل إلى ٤٠.٥ مليار دولار خلال يناير - مارس ٢٠٢١ مرتفعةً بذلك بنسبة ٢% عن قيمتها خلال الربع السابق و٨% عن مثيلتها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ والذي شهد تأثر مصر بالجائحة.

ساهم ارتفاع حصة النقد الأجنبي في استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ليثبت عند ١٥.٦ جنيها/ دولار منذ يوليو ٢٠٢٠ (الشكل ٣).



الشكل ٣:
صافي
الاحتياطيات
الدولية
وسعر
الصرف

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.



أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

استمرار تراجع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات متفائلة بتحسين الأداء خلال الربع التالي، مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة.

١-١ تطور المؤشر الإجمالي

لا تزال الجائحة تلقي بظلالها على أداء مجتمع الأعمال في مصر، حيث سجل مؤشر أداء الأعمال تراجعاً طفيفاً خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢١) ليسجل ٤٩ نقطة، وبالرغم من هذا التراجع إلا أنه يعد أفضل من مثيله في الربع السابق، والربع المناظر والذي شهد أكبر تراجع نظراً لتأثره المباشر بالجائحة (الشكل ١-١).

تطور المؤشر الإجمالي

الشكل ١-١: تقييم الأداء



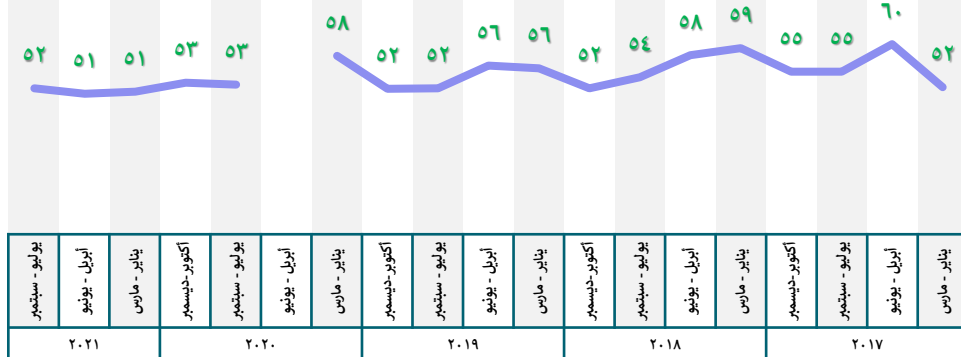
المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

وعلى الرغم من ظهور سلالات جديدة متحورة من فيروس كورونا واستمرار حالة عدم اليقين تجاه الجائحة، إلا أن ذلك لم يمنع مجتمع الأعمال من الإدلاء بتوقعات متفائلة تجاه حدوث تحسن في الأداء خلال الربع (يوليو - سبتمبر ٢٠٢١)؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٢ نقطة، وهو أعلى من توقعات الربع السابق وأقل بنقطة واحدة عن الربع المناظر (الشكل ٢-١).

تطور المؤشر الإجمالي

الشكل ٢-١: التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة أبريل-يونيو ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

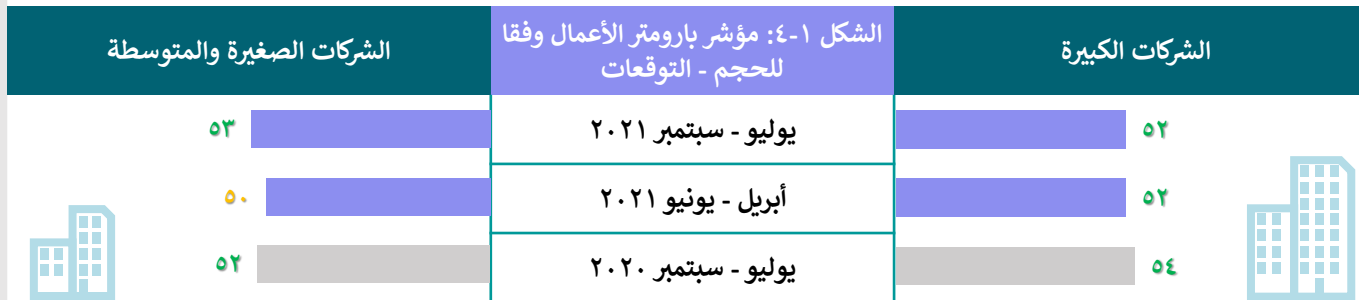
٢-١ المؤشر وفقا لأحجام الشركات

أظهرت نتائج الاستبيان للربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢١) استمرار تراجع مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة وإن كان بدرجة أقل حدة مقارنة بالربعين السابق والمناظر، مما يؤكد ما تواجهه هذه الشركات من تحديات علاوة على ضعف قدرتها على التكيف مع الجائحة والتعامل مع الأزمات، بينما تحسن مؤشر أداء الشركات الكبيرة بشكل طفيف مسجلا ٥١ نقطة، وهو أعلى من مستوى أداء الربعين السابق والمناظر. ويعتبر هذا الأداء أفضل أداء للشركات الكبيرة منذ بداية جائحة كورونا مما يعكس قدرتها على تعديل أساليب عملها ووضع خطط حال استمرار الأزمة (الشكل ٣-١).



المصدر: نتائج الاستبيان.

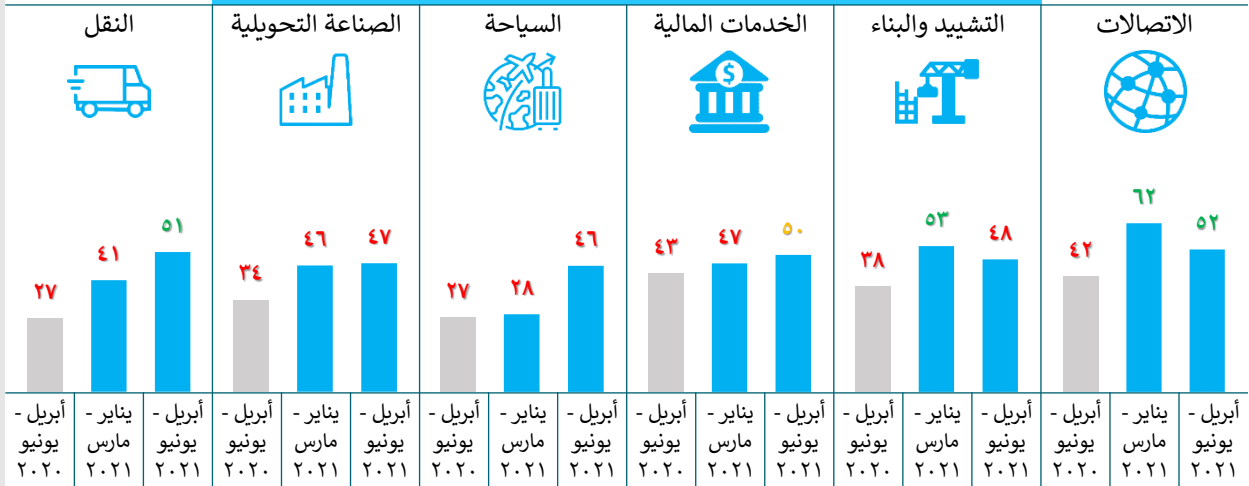
وجاءت توقعات كافة الشركات حيال الربع القادم متفائلة؛ حيث سجل مؤشر التوقعات بالنسبة للشركات الكبيرة ٥٢ نقطة، وهو نفس مستوى توقعات الربع السابق، وأقل تفاؤلا من الربع المناظر. ويُعزى هذا التفاؤل إلى التوقعات بانتهاء الأزمة في المستقبل القريب علاوة على قيام هذه الشركات بوضع خطط حول كيفية التعامل مع المستجدات المرتبطة بالأزمة، وخطة طويلة الأجل لاستدامة الأعمال في المستقبل. كما جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة متفائلة، حيث سجل المؤشر قيما أعلى من مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر، وربما يرجع ذلك لتوقعاتها بقرب انتهاء الأزمة (الشكل ٤-١).



المصدر: نتائج الاستبيان.

حقق قطاعا الاتصالات والنقل أداءً جيدا خلال الربع محل الدراسة؛ حيث ارتفعت قيم المؤشر عن المستوى المحايد، بينما شهدت كافة القطاعات استمرار تراجع الأداء. ويتبين بمقارنة الأداء خلال الربع محل الدراسة بمثيله خلال الربع السابق تحسن أداء معظم القطاعات عن الربع السابق باستثناء قطاعي الاتصالات والتشييد والبناء، اللذان كانا قد سجلا أداءً أفضل في الربع السابق. وبمقارنة الأداء خلال الربع محل الدراسة بمثيله خلال الربع المناظر، والذي شهد أكبر تراجع في الأداء نتيجة الجائحة، يتضح أن كافة القطاعات قد تحسن أداؤها (الشكل ١-٥).

الشكل ١-٥: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

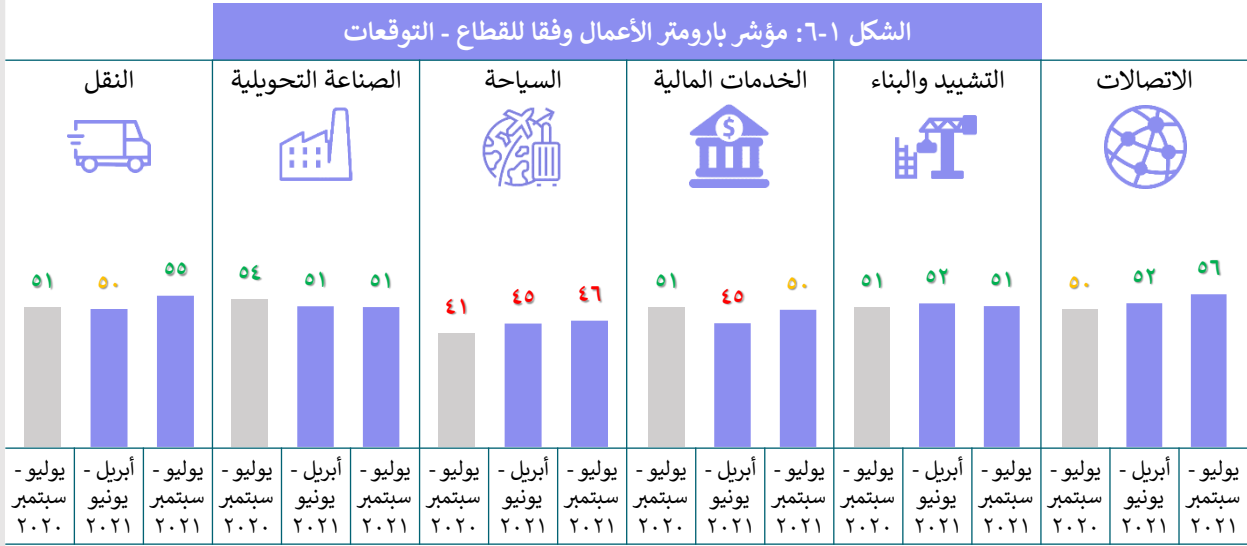
وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة:

- استمر تراجع قطاع السياحة خلال الربع محل الدراسة، ولكنه سجل تحسنا كبيرا في الأداء مقارنة بالربعين السابق والمناظر؛ مما يشير إلى تعاف تدريجي في القطاع ارتبط بانتعاش حركة السياحة الداخلية وارتفاع نسب الإشغال إلى ما يقرب من ٥٠% تزامنا مع الأعياد والإجازات وبدء الموسم الصيفي. إلا أن القطاع لا يزال يعاني من تداعيات الجائحة وعدم تعافي السياحة الخارجية واستمرار توقف رحلات الحج والعمرة.
- تراجع قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع محل الدراسة وإن جاء هذا التراجع أقل حدة من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ومن أهم أسباب التراجع ارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وبطء حركة الحاويات عالميا وتأخر مدد التسليم وارتفاع أسعار الشحن محليا بصورة مبالغ فيها، فضلا عن بطء إجراءات الاستيراد والتصدير. وساعد التعافي النسبي في الطلب المحلي على الحد من التراجع الكبير في أداء القطاع خاصة في ظل اضطراب الطلب الخارجي وغلغ بعض الأسواق الخارجية نتيجة انتشار سلالات جديدة من فيروس كورونا.
- شهد قطاع التشييد والبناء تراجعا في الأداء خلال الربع محل الدراسة بعدما حقق القطاع أداء جيدا خلال الربع السابق. ومن أهم أسباب تراجع الأداء قيام وزارة الإسكان بطرح وحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل بشروط دفع ميسرة وخضوعها لمبادرة التمويل العقاري ٣%، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطلب على القطاع الخاص بالإضافة إلى محدودية استفادة القطاع الخاص من مبادرة التمويل العقاري في إنعاش الطلب نظرا لصعوبة انطباق الشروط التي تتضمنها المبادرة، ومنها على سبيل المثال، أن المبادرة تغطي الوحدات كاملة التشطيب فقط وأغلب وحدات القطاع الخاص تحت الإنشاء وغير مشطوبة.
- استمرار الأداء الجيد لقطاع الاتصالات خلال الربع محل الدراسة، وإن كان أقل من مثيله خلال الربع السابق؛ ويرجع ذلك إلى استمرار الطلب على خدماته من الأفراد والمؤسسات نتيجة التوسع في تقنيات العمل/ التعليم عن بعد واستمرار جهود الدولة في ميكنة الخدمات الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الأداء عن مثيله خلال الربع السابق يعكس وجود مشكلات في تنفيذ التحول الرقمي في العديد من الجهات الحكومية، ومنها على سبيل المثال تحديات تنفيذية تسببت في تأجيل منظومة التسجيل المسبق للواردات أكثر من مرة.

- تحسن طفيف في أداء قطاع النقل خلال الربع محل الدراسة بعد تراجع حاد في الربع المناظر وتراجع طفيف في الربع السابق. ويرجع التحسن إلى التعافي النسبي في حركة السياحة الداخلية.
- شهد قطاع الخدمات المالية ثباتا في الأداء خلال الربع محل الدراسة بعد تراجعه في الربعين السابق والمناظر نظرا لتأثر حركة التداول بالأحداث السياسية المرتبطة بتعثّر مفاوضات سد النهضة، إلى جانب بعض الممارسات التي تهز ثقة المستثمرين في شفافية سوق المال، ومنها على سبيل المثال، إلغاء التداول على بعض الأسهم دون إبداء أسباب.

أما بالنسبة للتوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات فيما عدا قطاع السياحة، كما يتضح من الشكل (٦-١)، وترتبط توقعات تحسن الأداء بالتفاؤل حيال السيطرة على السلالات الجديدة والتوسع في توزيع اللقاح.

الشكل ٦-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

- تصدر قطاع الاتصالات كافة القطاعات من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال بشأن تحسن أدائه خلال الربع القادم وعكس ذلك جدية الحكومة في التحول الرقمي والبدء الفعلي في ميكنة المنظومة الضريبية والجمركية. ويأتي قطاع النقل في المرتبة التالية من حيث التفاؤل بتحسين الأداء، نظرا لتوقعات بعودة حركة النقل الداخلية والخارجية تدريجيا. كما أظهرت النتائج توقعات بتحسن طفيف في قطاع التشييد والبناء نتيجة اشتراك العديد من الشركات في تنفيذ مبادرة حياة كريمة التي تبناها الدولة لتحسين مستوى المعيشة في القرى المصرية بالإضافة إلى المشروعات القومية الخاصة بالطرق والكباري.
- وترتبط التوقعات الإيجابية بأداء قطاع الصناعات التحويلية خلال الربع القادم بمدى السيطرة على الفيروس والتعافي التدريجي في الطلب على المستويين الخارجي والمحلي.
- أظهرت النتائج عدم تفاؤل شركات السياحة بمزيد من التعافي خلال الربع القادم نظرا للمستجدات المرتبطة بالفيروس من موجات وسلالات جديدة وما يتبعها من إجراءات قد تصل لحد الإغلاق الجزئي مجددا مما يجعل عودة السياحة لحركتها الطبيعية أمر في غاية الصعوبة، ويضاف إلى ذلك الاشتراطات الجديدة المقيدة للسفر وتحركات الأفراد والخدمات التي يحصلون عليها داخل العديد من البلدان وفقا لإجراءاتها الاحترازية وجهودها في السيطرة على الفيروس.



ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

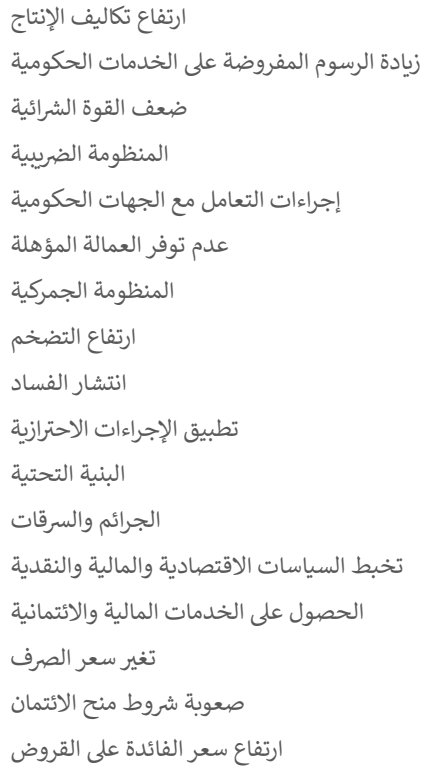
استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على ارتفاع تكاليف الإنتاج كأكبر معوق يواجهها، يليه زيادة رسوم الخدمات الحكومية، ثم ضعف القوة الشرائية وتحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية خلال الربع محل الدراسة والربع السابق، وتباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات بمختلف أحجامها

يوضح الشكل ٢-١، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢١)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمر تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات لكافة الشركات وذلك نتيجة زيادة أسعار الخامات وارتفاع أسعار شحن الحاويات بشكل جنوبي، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر لأسعار الطاقة، يليها زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية كأكبر ثاني معوق يواجه مجتمع الأعمال، ومنها رسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل، يليها ضعف القوة الشرائية والتي تنعكس في انخفاض مستوى الطلب المحلي، ثم معاناة الشركات في التعامل مع المنظومة الضريبية سواء من حيث صعوبات تنفيذ المنظومة الضريبية الالكترونية وأحياناً توقف الإقرار الضريبي الالكتروني، أو تنوع الضرائب التي تفرض عليها بشكل ملحوظ في الوقت الذي ما زالت فيه الشركات لم تستعد بعد كامل نشاطها من تداعيات الجائحة.

بمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة بمثيلتها خلال الربع السابق، يتضح اختلاف ترتيب المعوقات حيث تحسنت المعوقات المرتبطة بالإجراءات الاحترازية بينما اشتدت المعاناة فيما يتعلق بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية ورسوم الخدمات الحكومية والمنظومة الضريبية والجمركية وتراجع القوة الشرائية وعدم توافر العمالة المؤهلة والتضخم.

الشكل ٢-١: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مؤشراً مطبوعاً لشدة المعوقات



المصدر: نتائج الاستبيان.

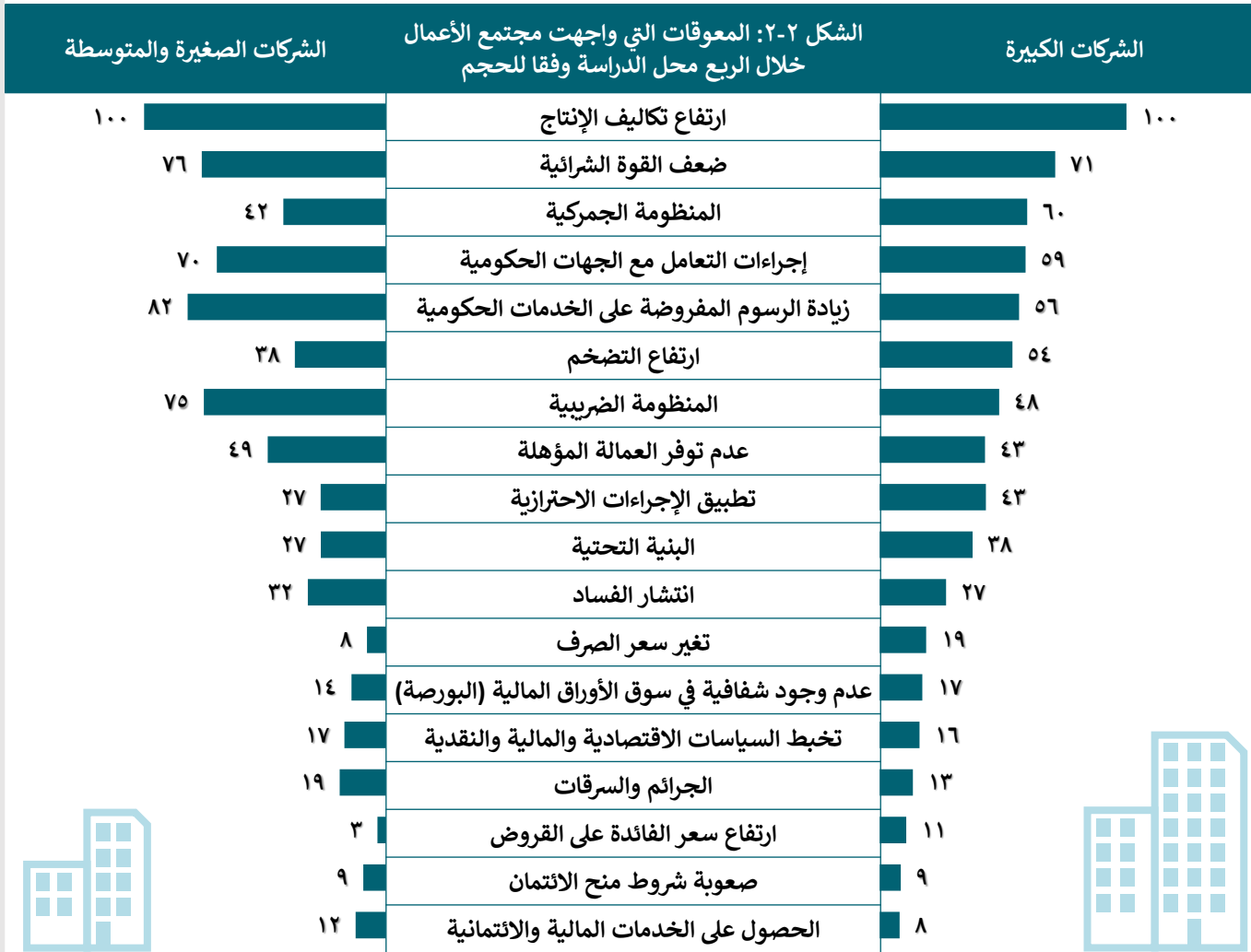
■ أبريل - يونيو ٢٠٢١
■ يناير - مارس ٢٠٢١

الأقل

على مستوى أحجام الشركات، أجمعت كافة الشركات على استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج باعتباره المعوق الأساسي لها خلال الربع محل الدراسة. ورغم كون المعوقات تواجه الشركات بمختلف أحجامها، إلا أن معاناة كل حجم كانت مختلفة؛ حيث تصدر ضعف القوة الشرائية قائمة المعوقات للشركات الكبيرة، يليه التعامل مع المنظومة الجمركية وإجراءات ورسوم الخدمات الحكومية، في حين عانت الشركات الصغيرة من ارتفاع رسوم الخدمات الحكومية، يليها ضعف القوة الشرائية ثم تحديات تتعلق بالمنظومة الضريبية.

وتشير النتائج إلى وجود ارتباط بين المعوقات وتوجهات الشركات حيث كان التركيز على السوق الخارجي محل اهتمام أكبر من الشركات الكبيرة؛ لذا تتصدر مشاكل المنظومة الجمركية قائمة المعوقات التي تواجه هذه الشركات، بينما ضعف القدرة المالية للشركات الصغيرة يجعل معاناتها أشد من الضرائب والرسوم الحكومية مما يستوجب مراجعة رسوم الخدمات الحكومية ومعاملة ضريبية مختلفة لهذه الشركات.

ويوضح الشكل ٢-٢، المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو ٢٠٢١)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

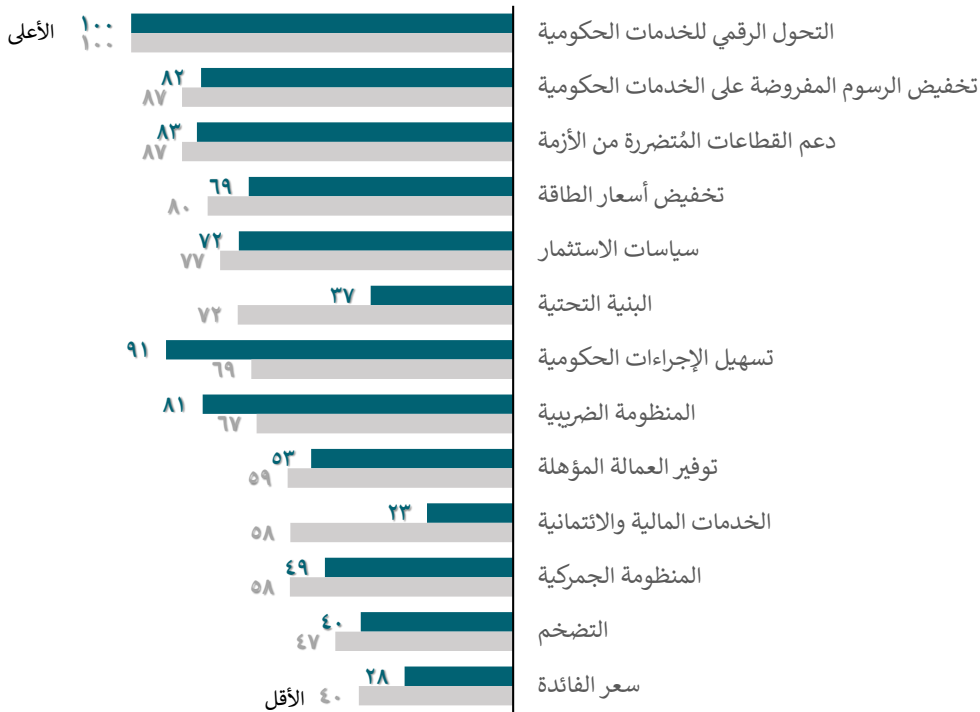


أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تسهيل الإجراءات الحكومية، استمرار دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، مراجعة تسعير الطاقة لكافة الأنشطة الاقتصادية، وتباينت الأولويات وفقا لحجم الشركات.

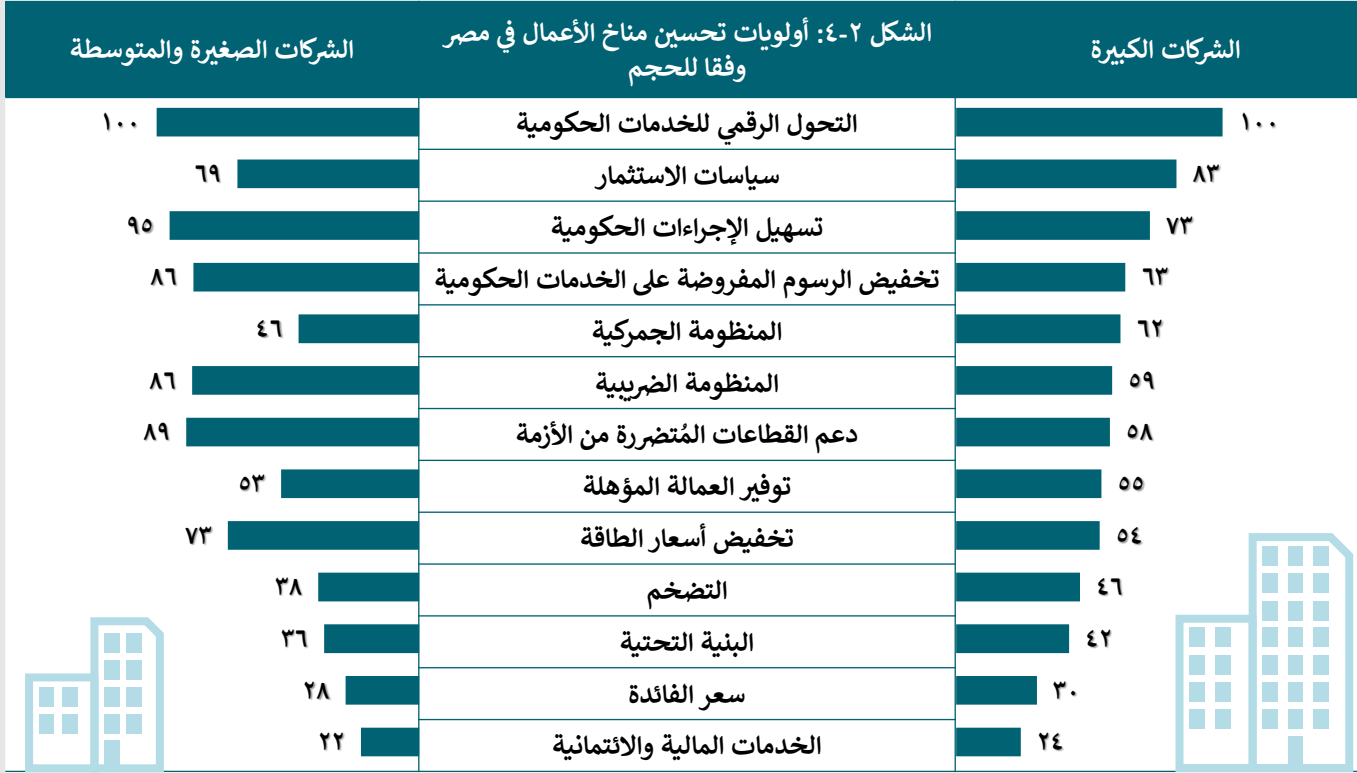
أجمعت شركات العينة على أن أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر ينبغي أن تتضمن سرعة وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وما يتضمنه من تيسير للإجراءات وتخفيض لرسوم الخدمات الحكومية، يليها استمرار دعم القطاعات المتضررة طالما استمرت الأزمة ثم مراجعة تسعير الطاقة لكافة الأنشطة الاقتصادية (الشكل ٣-٢).

الشكل ٣-٢: أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (مؤشر مطبع وفقا لأهمية الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

- ترى الشركات الكبيرة أن التحول الرقمي للخدمات الحكومية ثم تحسين سياسات الاستثمار وحل المشكلات المرتبطة بالمنظومة الجمركية ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- اتفقت الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الكبيرة على أهمية التحول الرقمي وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الحكومية إلا أنها ترى أن استمرار دعم القطاعات المتضررة و تخفيض الرسوم على الخدمات الحكومية وحل مشاكلها مع المنظومة الضريبية وتخفيض أسعار الطاقة من أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال (الشكل ٢-٤).

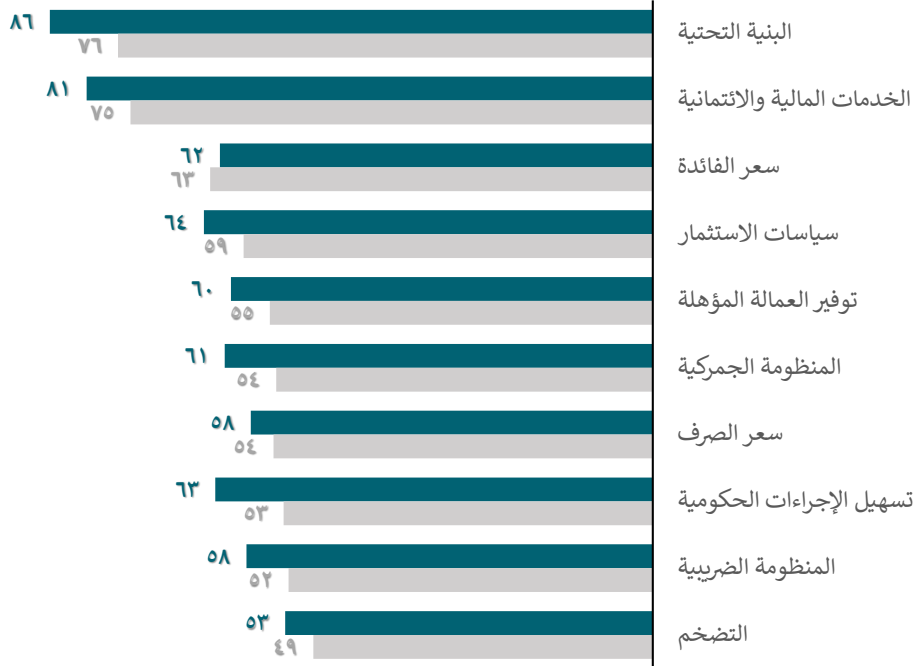


المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، الخدمات المالية والائتمانية، سعر الفائدة، وسياسات الاستثمار في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية يتوقع مجتمع الأعمال حدوث مزيد من التحسن في البنية التحتية، الخدمات المالية والائتمانية، وتوقعات بتحسين أقل فيما يتعلق بسعر الفائدة، وسياسات الاستثمار والإجراءات الحكومية وتوفير العمالة المؤهلة والتضخم مما يعني أن هناك حاجة لمزيد من الجهود في هذه المحاور (الشكل ٥-٢).



الشكل ٥-٢:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسين بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة
حاليا
(وفقا لنفس
منهجية
بارومتر
الاعمال)

المصدر: نتائج الاستبيان.





ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

١-٣ تقييم الأداء

تحسن مؤشرا المبيعات المحلية والإنتاج وتراجع مؤشر التصدير لكافة الشركات

حقق مؤشرا المبيعات المحلية والإنتاج أداء جيدا لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة بينما تراجع مؤشر التصدير نظرا لقيام بعض الأسواق بغلق جزئي في مواجهة موجات جديدة من الفيروس. وجاء أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة متواضعا مقارنة بأداء الشركات الكبيرة؛ حيث حقق مؤشر المبيعات والإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية للشركات الكبيرة قفزات عن المستوى المحايد، بينما كانت الزيادة محدودة في حالة المنشآت الصغيرة فيما عدا استغلال الطاقة الإنتاجية الذي شهد ثباتا (الشكل ١-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ١-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو ٢٠٢١	يناير - مارس ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٠	أبريل - يونيو ٢٠٢١	
٥٢	٣٩	١١	الإنتاج	٦١	
				٤٣	
				١٩	
٥١	٣٩	١٠	المبيعات المحلية	٦٣	
				٤٨	
				٢١	
٤٠	٣٩	٣٨	الصادرات	٤٢	
				٤٠	
				٢٩	
٥٠	٤٤	١٢	استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٧	
				٤٥	
				٣٤	
٤٣	٥٣	٥٦	المخزون السلعي*	٣٢	
				٣٦	
				٤١	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية نتيجة ارتفاع مؤشرا أسعار المدخلات والأجور

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاع أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة عوامل محلية وأخرى عالمية، فعالميا شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا ملحوظا خلال الربع محل الدراسة، كذلك ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظرا لاضطراب سلاسل التوريد العالمية وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم علاوة على ما واجهته الشركات محليا من بطء في إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن لتصل لعشرة أمثال السعر المعتاد، وزيادة تكاليف التشغيل بشكل عام ومنها ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الأجور نتيجة اضطراب كافة الشركات إعطاء حوافز وعمولات خلال هذه الفترة للحفاظ على العاملين، وانعكس كل ما سبق في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات، متجاوزا المستوى المحايد بمقدار ٦ نقاط بالنسبة للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء (الشكل ٣-٢).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٣-٢: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة	
٥٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٥٦	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٧	يناير - مارس ٢٠٢١
٤٣	أبريل - يونيو ٢٠٢٠		أبريل - يونيو ٢٠٢٠	٤٧	أبريل - يونيو ٢٠٢٠
٢٣	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أسعار المدخلات**	أبريل - يونيو ٢٠٢١	٣٣	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٣٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٤٣	يناير - مارس ٢٠٢١
٤١	أبريل - يونيو ٢٠٢٠		أبريل - يونيو ٢٠٢٠	٤٦	أبريل - يونيو ٢٠٢٠
٥٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١	الأجور	أبريل - يونيو ٢٠٢١	٦٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٥٩	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٩	يناير - مارس ٢٠٢١
٤٩	أبريل - يونيو ٢٠٢٠		أبريل - يونيو ٢٠٢٠	٥١	أبريل - يونيو ٢٠٢٠





المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

رغم أن ارتفاع أسعار المدخلات يمثل تحديا واضحا واجهته كافة الشركات، إلا أن معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكبر في ظل غياب آليات الشراء المجمع وضعف قدراتها المالية وبالتالي ارتفاع التكاليف التي تتحملها.

استمرار تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسنهما للشركات الكبيرة

على الرغم من جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودعم كافة الشركات في مواجهة الجائحة استمر تراجع مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الصغيرة، بينما أظهرت نتائج الشركات الكبيرة تحسناً في الأداء بالنسبة لهذين المؤشرين؛ مما يشير لقدرة هذه الشركات على الاستفادة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة في محاولة للتخفيف من تداعيات الجائحة على مجتمع الأعمال وكذلك ارتفاع قدرتها على التعامل مع التحديات التي تواجه بيئة الأعمال. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري مراجعة المبادرات والحوافز التي تعلنها الدولة للمنشآت الصغيرة وسرعة التدخل لحل مشاكلها الحالية مثل ارتفاع الرسوم الحكومية، علاوة على مراجعة أدوار الجهات المختلفة المنوط بها تقديم الدعم الفني لهذه المنشآت وحل مشاكلها من ارتفاع تكاليف الإنتاج ومشاكل التسويق (الشكل ٣-٣).






الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٣-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقاً للحجم - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة	
٤٩	أبريل - يونيو ٢٠٢١	الاستثمار 	أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٤		
٥٠	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠		
٤٦	أبريل - يونيو ٢٠٢٠		أبريل - يونيو ٢٠٢٠	٤٧		
٤٨	أبريل - يونيو ٢٠٢١	التشغيل 	أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٣		
٤٧	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٤٨		
٤٣	أبريل - يونيو ٢٠٢٠		أبريل - يونيو ٢٠٢٠	٤٨		

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بتحسّن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي لكافة الشركات خلال الربع القادم

تتوقع الشركات تحسّنا في معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم يوليو - سبتمبر ٢٠٢١ وهي توقعات أكثر تفاؤلا مقارنة بالربع السابق. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بتعافي الاقتصاد العالمي بافتراض السيطرة على الفيروس نتيجة التوسع في توزيع اللقاح في العديد من دول العالم (الشكل ٣-٤).

وقد جاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة متفائلة حيال الربع القادم بشأن مؤشري المبيعات والإنتاج، وانعكس ذلك على التوقعات بتحسّن مؤشري استغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي، بينما تباينت توقعات مؤشر التصدير، حيث أظهرت النتائج تفاؤل الشركات الصغيرة والمتوسطة بتحسّن الأوضاع وإعادة فتح الأسواق الخارجية، إلا أن الشركات الكبيرة توقعت ثبات مؤشر التصدير عند نفس الأداء نتيجة عدم اليقين المسيطر على العالم في ظل وجود موجات جديدة ربما تؤدي إلى إعادة الغلق.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ٣-٤: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
٦٧	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	الإنتاج 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٦٠	
٥٤	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٦	
٦٣	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٦٧	
٦٧	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	المبيعات المحلية 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٦٤	
٥٤	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٨	
٦٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٦٤	
٦٣	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	الصادرات 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٠	
٥٠	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٦	
٥٤	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٦	
٥٤	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٤	
٤٧	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٠	
٥٣	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٩	
٤٣	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	المخزون السلعي* 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٤٣	
٤٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٤٦	
٤٨	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات بارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور وانعكاس ذلك في ارتفاع أسعار المنتجات النهائية

تتوقع كافة الشركات استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج نتيجة توقعات الشركات بزيادة الأعباء من خلال الرفع التدريجي لأسعار الطاقة وأسعار البنزين، وينعكس ذلك على ارتفاع أسعار المواد الخام. كما يتوقع مجتمع الأعمال زيادة رسوم الخدمات الحكومية ومنها الرسوم الجمركية، وزيادة أسعار مواد التعبئة والتغليف وارتفاع أسعار الشحن ونقل البضائع، وكذلك عدم التيقن حيال انتظام سلاسل التوريد في المدى القريب، كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات. وبالتالي تنعكس الارتفاعات في مؤشري المدخلات والأجور على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات؛ حيث سجل المؤشر ارتفاعاً بنسبة ٨ نقاط عن المستوى المحايد وبصورة أكبر من توقعات الربعين السابق والمناظر (الشكل ٥-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٥-٣: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقاً للحجم - التوقعات		الشركات الكبيرة	
٥٨	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	أسعار المنتجات النهائية	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٨	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١
٥٣	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٣	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٥١	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٢	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠
٣٢	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	أسعار المدخلات**	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٢٩	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١
٤٨	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٤٦	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٤٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٤٤	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠
٥٢	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	الأجور	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٧	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١
٥٠	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٠	أبريل - يونيو ٢٠٢١
٥٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات، وتحسن مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وثباته للشركات الصغيرة والمتوسطة

توقعت الشركات الكبيرة تحسن مؤشر الاستثمار خلال الربع القادم ليسجل ارتفاعا قدره ٤ نقاط وهي توقعات أكثر تفاؤلا مقارنة بالربعين السابق والمناظر، بينما أظهرت النتائج توقعات بثبات مؤشر الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند المستوى المحايد خلال الربع القادم (يوليو - سبتمبر ٢٠٢١) مسجلا ٥٠ نقطة وهي توقعات متقاربة مع مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ما تواجهه هذه الشركات من تحديات أكبر تتعلق ببيئة الأعمال أو قدرتها المحدودة على وضع خطط مستقبلية للتوسع في ظل ارتفاع مستوى عدم اليقين حول تطورات فيروس كورونا وتداعياته، ويعد توجه الحكومة للاستثمار المباشر في القطاعات المختلفة وعدم قدرة المشروعات الصغيرة على منافسة الشركات الحكومية أحد أهم التحديات التي أشارت إليها هذه الشركات.

وعلى الرغم من تباين توقعات الشركات بشأن مؤشر الاستثمار في المستقبل، إلا أن كافة الشركات اتفقت على توقعات بثبات مؤشر التشغيل، مما يشير إلى أنه حتى التوسعات الاستثمارية المتوقعة من الشركات الكبيرة لن يصاحبها زيادة مستويات التشغيل، الأمر الذي يشير لكونها استثمارات في قطاعات ذات قدرة محدودة على توليد فرص العمل، لذا يستدعي تحفيز الشركات على زيادة مستويات التشغيل من خلال مراجعة قانون العمل ومدفوعاتها الخاصة بالتأمينات وغيرها من التحديات التي تحد من قدرة الشركات على خلق فرص العمل (الشكل ٣-٦).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٦-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة	
٥٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	الاستثمار 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٤		
٥٠		أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٠		
٤٨		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥١		
٥٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	التشغيل 	يوليو - سبتمبر ٢٠٢١	٥٠		
٥٠		أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	٥٠		
٤٩		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠		يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٤٨		

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول ١٠: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو ٢٠٢١)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع التصنيع التحويلية		المؤشر
	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	
الإنتاج	٥٠	٨٩	٧٣	٢٨	١٧	٣٣	٥٠	٤٠	٧٢	٧	٢٩	٤٣	٢٢
المبيعات المحلية	٤٨	٨٣	٧٣	٢٨	١٧	٣٣	٥٠	٤٠	١٤	٢٩	٥٧	٤٦	٢٠
الصادرات	-	-	٣٣	٣٣	٠	٠	-	-	-	-	-	٣٩	٤٥
المخزون	٤٩	٩٤	٢٧	٢٨	٩	٢٤	٤٥	٤٠	٣٣	٨	٢٨	٥٤	٢٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٠	٨٨	٧٣	٢٨	١١	٢٤	٤٠	٤٠	١٠	١٠٠	٠	٥٠	٨٤
الأسعار	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٨	١٧	٤٧	١٠	١١	٦٤	٣٦	٥٩	٥٥
أسعار المنتجات النهائية	٥٠	١٠٠	١١	١٣	٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٠	١٠٠	٧٨	٥	٣١
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٣	٨٩	١١	٢٣	٠	٢٨	٤٧	١٠	١٠٠	٠	١١	٠	٣٧
مستوى الأجور	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠
الاستثمار	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠
التشغيل	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠

جدول ٢: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٢١)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع التصنيع التحويلية		المؤشر
	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	
الإنتاج	٨٩	١	٦٧	٥٠	٨	٥٨	١٧	٢٠	٨٠	٧٠	٤٣	٥٧	٣٣
المبيعات المحلية	٨٩	١	٦٧	٥٠	٩	٦٤	١٧	٢٠	٨٠	٧٠	٤٣	٥٧	٣٦
الصادرات	-	-	٦٧	٥٠	١٠٠	٠	-	-	-	-	٥٥	١٠	٢٥
المخزون	٤٩	٩٤	٣٣	٥٠	٩	٣٦	١٧	٢٠	٨٠	٤٠	٣٨	١٨	٢٥
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٢	٣٩	٦٧	٥٠	٧٠	٣٠	٢١	١٠	١٠٠	٥٢	٥٢	٩١	٩
الأسعار	٥٠	١٠٠	٥٧	١٠٠	٧٥	٢٥	٤١	٧٠	٣٠	٧٤	٥٩	٢	٣١
أسعار المنتجات النهائية	٥٠	١٠٠	٥٧	١٠٠	١٠٠	٠	٤٥	٨٣	١٧	٧	٩٣	٣٠	٥٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٥١	٣٩	٥٢	٨٨	٨	٦٦	٣٣	١٠	٩٣	٧	٧	٥٣	١٢
مستوى الأجور	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠
الاستثمار	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠
التشغيل	٥٠	١٠٠	٥٧	٧٥	٥٢	٨	٩٢	٨	٩٢	٠	٣٨	٤٠	٩٠

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط المؤثرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المهيمنة.

ملحق الجداول

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(أبريل - مايو - يونيو ٢٠٢١)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	٣٧	٣١	٣١	٥٢	٤٣	٤٨	٦١
المبيعات المحلية	٣٦	٣٢	٣٣	٥١	٥٠	٣٥	٦٣
الصادرات	٢٥	٢٥	٥٠	٤٠	١٥	٤٦	٤٢
المخزون	٣٧	٤٦	١٧	٤٣	٥٨	٣٢	٣٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٠	٧٩	١٠	٥٠	٢٤	٧٦	٥٧
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	٢٥	٦٩	٦	٥٦	٢٤	٧١	٥٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٧٠	٢٧	٣	٢٣	٥٣	٤١	٣٣
مستوى الأجور	٢٢	٧٧	١	٥٦	٣٨	٦٢	٦٢
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	٢	٩٢	٦	٤٩	١٤	٨٦	٥٤
التشغيل	٢	٩٠	٨	٤٨	١٤	٨١	٥٣

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(يوليو - أغسطس - سبتمبر ٢٠٢١)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	٥٦	٣٤	١٠	٦٧	٣٣	٦٧	٦٠
المبيعات المحلية	٥٥	٣٥	١٠	٦٧	٤٧	٤٧	٦٤
الصادرات	٤٥	٤٥	٩	٦٣	٨	٨٥	٥٠
المخزون	٣٢	٥٩	٩	٤٣	٣٢	٥٨	٤٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٨٢	١	٥٤	١٥	٨٥	٥٤
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	٢٧	٧٢	١	٥٨	٢٩	٧١	٥٨
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٤	٤٦	٠	٣٢	٥٩	٤١	٢٩
مستوى الأجور	٧	٩٣	٠	٥٢	٢٤	٧٦	٥٧
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	٢	٩٧	١	٥٠	١٥	٨٥	٥٤
التشغيل	٢	٩٧	١	٥٠	٠	١٠٠	٥٠

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمؤشر البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.